أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

الضياء
بهرا
صدر العدد الأول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

المقالات تعبر عن آراء كتابها

العدد ٤٥٤ -الاحد ٢٨ ايلول ٢٠٠٨م -٦٧٥٨ آ
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٧
Bahra No 454. Sun. 28 Sep 2008

لمناسبة حلول عيد الفطر المبارك تتقدم اسرة تحرير جريدة بهرا ـ الضياء بأجمل وأحلى التبريكات والتهاني الى شعبنا العراقي الصابر داعين الله العلي القدير ان يعيده على الجميع بالامن والامان في عراق موحد متآخ يرفل بالعز والرفاه والسلام.

في مؤتمر صِحفي مشترك

يونادم كنّا : ما حدث في مجلس النواب بالغاءالمقاعد المخصصة لشعبنا هو انحدار وتراجع خطير في مفاهيم الديمقراطية ومفاهيم الانسانية والتاخي والشراكة في هذا البلد.

هضم حقوقنا مؤشر على ان ثقافة الزمن الماضي لاتزال راسخة في عقول الاغلبية.

ابلحد افرام: اقصاء المكون المسيحي في قانون الانتخابات ومن حقهم في التمثيل في مجالس المحافظات هو ظلم واجحاف بحقهم في هذا البلد.

ما حدث هو انكار لوجود كيان ومكون اصيل في هذا البلد الذي بنى حضارة بابل واشور.

بهرا ـ بغداد

صوت مجلس النواب العراقي على قانون انتخابات مجالس المحافظات يوم الأربعاء بعد جدل كبير بين الكتل السياسية حول الفقرات الخاصة بإجراء الانتخابات في كركوك. ومع الاتفاق على صيغة نهائية للانتخابات في العراق حذف المجلس بأغلبية أصواته المادة التي تنص على وجود حصة مقررة للأقليات في مقاعد مجالس المحافظات".

مما اعتبره النقاد سابقة خطيرة لها تبعاتها في المستقبل بما يخص حقوق الفئات الصغيرة في العراق وتزيد التعقيدات السياسية .

وبصدد الموضوع تم عقد مؤتمر صحفي مشترك ضم السيدان يونادم كنّا وابلحد افرام عضوا مجلس النواب العراقي حيث اوضح السيد يونادم كنا " إن اقرار قانون مجالس المحافظات كان يوما سعيدا بالنسبة للعراقيين لكنه كان يمثل خيبة امل بالنسبة للمكون القومي الديني الكلداني السرياني الآشوري" وأضاف إن "تصويت أعضاء البرلمان على حذف حق الأقليات في التمثيل ضمن مجالس المحافظات هو دليل على تراجع الديمقراطية ومفهوم التآخي في العراق وفرض إرادات الأحزاب السياسية على المكونات الصغيرة من اجل تحقيق مصالح خاصة".

وشدد كنا إن "ما جرى اليوم إقصاء ومصادرة لحريات المكونات الصغيرة الأخرى في النسيج العراقي من الكلدان السريان الاشوريين والصابئة والشبك والإيزيديين".

كما استنكر ما جرى من تهميش للاقليات في العراق بالغاء المادة الصريحة والخاصة بحقوقهم وحمل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة دي مستورا ورئيس البرلمان العراقي السيد محمود المشهداني كامل المسؤولية".

من جانبه وصف السيد عبدالاحد إفرام عضو مجلس النواب العراقي ورئيس حزب الاتحاد الكلداني" تصويت الكتل الكبيرة في البرلمان العراقي على حذف حصة الأقليات في قانون الانتخابات بالمؤامرة الكبيرة ضد الأقليات القومية والدينية في العراق".

وأكد السيد إفرام أن "الكتل الكبيرة في البرلمان العراقي تحاول إقصاء وتهميش المكون المسيحي في العراق وغيره من الأقليات، لأسباب تتعلق بنظرتهم لهذه الأقليات".

واضاف إن "المسيحيين هم مكون أساسي من مكونات الشعب العراقي ويعد من أقدم سكان العراق، ولهذا فإن عدم تخصيص حصة له تمثل ظلما كبيرا وعدم احترام لتاريخهم الوطني".

تفاصيل المؤتمر الصحفي الكامل ص ٢

المشهداني يلمح بعرض التعديلات الدستورية على التصويت

بهرا ـ وكالات

قال السيد رئيس مجلس النواب محمود المشهداني انه بالامكان عرض تقرير التعديلات الدستورية على التصويت بعد عيد الفطر المبارك، في حالة عدم توصل القيادات السياسية الى توافق على المسائل العالقة.

المشهداني لفت الى ان التعديلات الدستورية في طريقها للانتهاء بعدما رفعت اللجنة الخاصة توصياتها الى قادة الكتل النيابية، مخيرا القادة السياسيين بين ارسال حل الى هيئة رئاسة المجلس، او تصدي البرلمان للتقرير من خلال التصويت على كل المتغيرات.

موسى ينتقد قانون الانتخابات المحلية

انتقد النائب حميد مجيد موسى قانون انتخابات مجالس المحافظات الذي أقره مجلس النواب الأربعاء الماضي بسبب إلغاء الفقرة الخاصة بمنح الأقليات مقاعد في مجالس المحافظات.

وأوضح موسى أن مشروع القانون كان ينص على منح هذه المقاعد في المحافظات التي توجد فيها نسبة كبيرة من أبناء الأقليات كالبصرة وبغداد ودهوك. وأضاف موسى أنه تم إلغاء هذه الفقرة بسبب عدم توصل بعثة الأمم المتحدة في بغداد ولجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب الى آلية مقبولة ومحددة لاختيار الممثلين لكن ذلك أمر مؤسف حسب قوله. وأعرب موسى عن أسفه لعدم بذل النواب مزيدا من الجهد لضمان تمثيل الأقليات في قانون مجالس المحافظات بقوله إنه كان يجب إجراء المزيد من المشاورات والحوارات المكثفة من أجل التوصل الى ما يضمن حقوق الأقليات القومية والدينية. وشدد موسى على ضرورة اتخاذ إجراء عاجل لتصحيح الخلل الحاصل، مشيرا إلى أن هناك متسع من الوقت ما زال قائما لإصدار ملحق بهذا الشأن او قرار من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات او مجلس النواب.

وعن الفقرة الخاصة باستخدام الرموز الدينية في الدعاية الانتخابية، قال موسى إن الرموز التي تنشط سياسيا وتتزعم قوائم لا ضير من نشر صورها لأنها رموز سياسية اما التي لا يجوز استخدامها فهي الرموز الدينية البحتة التي لا تشارك في أي نشاط سياسي كي لا يتم استغلالها من طرف ضد آخر.

وأشاد موسى بإدراج الفقرة التي تمنع إستعمال الرموز الدينية وأماكن العبادة لأغراض انتخابية.

العطية: البرلمان سوف يعمل على حل مشكلة تمثيل الأقليات
و دي مستورا : يعد بمعالجة المشكلة بشكل يضمن حقوق الاقليات

بهرا ـ وكالات

قال النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي السيد خالد العطية، انه "رغم إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات، إلا أن مجلس النواب والمنظمة الدولية يعملان لوضع اقتراح مناسب لضمان تمثيل الأقليات في الانتخابات القادمة" مضيفا أن "البرلمان بانتظار التوصيات بهذا الشأن للتصويت عليها واعتمادها".

وأضاف أن "مجلس النواب اخذ بنصيحة الأمم المتحدة التي أبدتها منذ بداية مناقشة قانون انتخابات مجالس المحافظات، وهي أن تترك عملية اختيار ممثلي الأقليات، للمناطق التي يتواجد فيها عدد كبير من أبناء تلك الأقليات".

وكان ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق استيفان دي مستورا انتقد، في مؤتمر صحفي عقده يوم الأربعاء الماضي عقب التصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات، "افتقار القانون إلى وجود فقرة تشير إلى تمثيل الأقليات في الانتخابات العراقية"، ووصف الأمر بـ"الغمامة الكبيرة في القانون"، مؤكدا أنه "سيعمل مع المفوضية العليا للانتخابات في العراق على معالجة قضية تمثيل الأقليات بشكل يعطي حقوقها في العراق بشكل كامل ومن دون تهميش".

وأعرب العطية عن ثقته بأن الأحزاب العراقية ستتنافس على دعوة ممثلي الأقليات لإشراكهم في قوائم المرشحين على مقاعد مجالس المحافظات، بغية كسب أصوات هذه الشريحة من العراقيين، لاسيما في المناطق التي يشكلون ثقلا سكانيا فيها كمحافظة نينوى وبعض المحافظات الاخرى".

وكان السيد يونادم كنّا وزميله السيد ابلحد افرام عضوا مجلس النواب العراقي قد اعتبرا في مؤتمر صحفي أن "حذف حصة الأقليات من قانون انتخابات مجالس المحافظات خلال التصويت عليه، يعد مؤشرا خطيرا على التعصب الديني والقومي وإقصاءً للمكونات الصغيرة، كما انه يمثل دليلا على تراجع الديمقراطية ومفهوم التآخي في العراق وفرض إرادات الأحزاب السياسية على المكونات الصغيرة من اجل تحقيق مصالح خاصة".

يذكر أن مجلس النواب العراقي صوت، الأربعاء الماضي، بالإجماع على قانون انتخاب مجالس المحافظات الذي حذف منه حق الأقليات في وضع حصة مقررة لهم في مقاعد مجالس المحافظات، بعد جدل كبير دام لعدة أشهر بين الكتل السياسية حول الفقرات الخاصة بإجراء الانتخابات في كركوك".

وينص القانون الجديد على ضرورة أن يكون هناك قانون انتخابات خاص بكركوك وان يجري تقاسم للسلطة الأمنية والإدارية في المدينة وفق لجنة يشكلها مجلس النواب ممثلة لكافة الكتل السياسية وتدعم من قبل الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية".

ماذا حصل في قانون الانتخابات الاخير والغاء الفقرة "٥٠" الخاصة بحقوق شعبنا

بهرا :هيئة التحرير

لقد بذلت جهود كبيرة لتضمين قانون مجالس المحافظات و الأقاليم حقوق شعبنا في التمثيل عندما وعد السيد رئيس لجنة الأقاليم و السادة اعضاء اللجنة القانونية و السيد رئيس البرلمان ايضا بتضمين هذا الحق لشعبنا في قانون مجالس المحافظات وتم درجها في ورقة تضمن هذا الحق في قانون انتخابات مجالس المحافظات و قبل خمسة اشهر تم اعداد ورقة للتعريف بالأقليات ذات الخصوصية الدينية و القومية في العراق بما يخص حجمها واماكن تواجدها و ثقلها في العراق، واوضحت ان المكونات الدينية و القومية في العراق هم شعبنا "الكلداني السرياني الاشوري و التركمان و الأيزيدية و الأرمن و الشبك و الصابئة المندائيين و الكرد الفيلية"، الا ان التركمان اعترضوا على اعتبارهم ضمن الأقليات و شطب اسمهم من تلك الورقة و هكذا طلب شطب اسم الكرد الفيلية ايضا كخصوصية وطنية..

و بقيت المكونات الأخرى وتم تقديم الورقة الثانية فيما يخص شعبنا و المكونات الباقية وكانت هناك مطاليب بحق التمثيل اي وجوب التمثيل في ستة محافظات و التي لشعبنا تواصل للوجود كمجتمعات تاريخية اصيلة و المحافظات الستة هي: "نينوى / بغداد / كركوك / اربيل / دهوك / البصرة" و طالبت بالحد الأدنى للتمثيل و كالتالي: ٣ مقاعد لكل من محافظتي "بغداد / نينوى" مقعدان لكل من محافظات "كركوك / اربيل / دهوك" و مقعد للبصرة.. و مقاعد للأرمن و الصابئة المندائيين في بغداد و البصرة و كركوك أيضاً. وهكذا للشبك و الايزيدية ثلاثة مقاعد لكل منهم في محافظة نينوى، و الذي جرى ان تمت المصادقة على مطلبنا فيما يخص شعبنا و مقعد واحد للشبك و الأيزيدية في نينوى و رفض مطلبين فيما يخص الأرمن و الصابئة المندائيين من لدن اللجان المختصة.

الا ان نقض رئاسة الجمهورية كان مخيبا للأمال و الحجج التي استند اليها لم تكن دقيقة و تم نقض الرئاسة في اللجنة المختصة من مجلس النواب. و ان هذه اللجنة المختصة تداولت و عالجت النقض بالكامل عدا الأختلاف في قضية كركوك وللعلم انه تشكلت عدة لجان لمعالجتها و في المرة الأخيرة تم تكليف لجنتي الأقاليم و المحافظات و اللجنة القانونية للتوصل الى توافق حول كركوك الا ان اللجنتين الأخريتين على ما يبدو خرجت على السياق و النظام الداخلي للمجلس و لجأت الى تنبيش كل المواد المنقوظة و هنا على ما يبدو حصل تنصل و تراجع على ما تم الأتفاق علية سابقا بحجة عدم وجود معايير و احصاء رغم انة لا توجد اي معايير اليوم في البلد و لا اي احصاء لكافة المحافظات و الأقاليم.

اما سبب التنصل فالظاهر منه كان بحجة معارضة التحالف الكردستاني على تمثيل الشبك من جانب و عدم رضا المكون الأيزيدي على حصتة في محافظة نينوى و نتيجة هذا التوجة أصر الأئتلاف العراقي الموحد على وجوب تمثيل الشبك. و من ثم اصر كل طرف على موقفة ما دفع اللجنة المختصة لطرح الأحتمال الثاني لنقض رئاسة الجمهورية الا وهو الغاء المادة كلياً، اما السبب الحقيقي للالغاء فهو ليس ذلك و انما الثقافة الشمولية لازالت معشعشة و لازال هناك ممارسات لا ينسجم مع مفاهيم التعددية و مباديء الديمقراطية ويبدو ان الهدف من كل هذا هو مصادرة الأرادة الحرة للمكونات الصغيرة و فرض هيمنة الكبار عليها من اجل مصالح الأكثرية مما دفع بممثلي شعبنا في البرلمان الى شجب و رفض هذا القرار المجحف الذي يؤدي الى اقصاء الممثلين الشرعيين للمكونات و مصادرة ارادتهم كما حصل في أقصائنا في المفوظية العليا للأنتخابات و التي دفعت بي الى مقاضاة رئاسة مجلس النواب في المحكمة الأتحادية و التي مازالت مستمرة لحد الأن.

يتكلمون عن الديمقراطية والمساواة والعدالة بصوت عالٍ ولكنهم يفعلون العكس بهدوء

بقلم: خوشابا سولاقا

ان المتتبع والمراقب السياسي للخطاب السياسي للنخب السياسية العراقية من مختلف الاحزاب والفصائل والكتل السياسية العراقية خلال السنوات الخمسة والنيف المنصرمة من عمر العراق الجديد، يسمع صوت عال جدا الى درجة الصخب وبدون توقف يصدر من مختلف قادة ومنظري ومفكري عصر الديمقراطية العراقية الجديدة للنخب السياسية العراقية، وعبر مختلف وسائل الاعلام المحلية والعربية والاقليمية والعالمية بمناسبة وبدون مناسبة، ويتبارون عبر خطاباتهم واحاديثهم ومستغلين مختلف منابر الخطابة الرسمية وغير الرسمية بما فيها مجلس النواب العراقي الموقر والناطقين الرسميين باسم مختلف مؤسسات الدولة الدستورية، للمزايدة على الديمقراطية والحياة الديمقراطية الحرة وبناء مجتمع الكفاية والعدل والمساواة والحرية في العراق الجديد، عراق لا يختلف فيه عراقي مهما كان حسبه ونسبه وانتماؤه القومي والديني والطائفي عن اخيه العراقي الاخر، الا بالتقوى الوطنية وعمل الخير للوطن والشعب والاخلاص والنزاهة في العمل والتضحية بالمصالح الشخصية من اجل مصالح المجتمع، ويتشدقون بما ورد في مواد الدستور العراقي الجديد زورا ونفاقا، بخصوص مساواة العراقيين بكل مكوناته وتلاوينه المتعددة امام القانون.

ولكن عندما نغوص بين طيات عقول واعماق نفوس اغلب هؤلاء من اصحاب الخطابات الرنانة والمدوية والكلمات المعسولة المروجة لاقصى درجات الوطنية بملبسها الديمقراطي، نجد انهم لا يختلفون بشيء عن اولائك الذين سبقوهم في حكم العراق سابقا بعقلية عنصرية شوفينية قومية ودينية وعشائرية وطائفية مذهبية ان لم نقل انهم اسوأ منهم بكثير من الامور والممارسات اللاوطنية، بل واكثر منهم نفاقا ورياءً وكذبا اذا اخذنا الفارق الزمني والتطور الحياتي في كل المجالات والحقول بنظر الاعتبار. ولذلك من حقنا القول عنهم انهم يتكلمون عن الديمقراطية والمساواة والعدالة بصوت صاخب ومدوٍ في الليل، ويفعلون عكس ما يقولونه في النهار بهدوء، متماشين في ذلك مع قول الشاعر العباسي المشهور "ابو نؤاس" رحمه الله "كلام الليل يمحوه النهار"، الله ما اصدق قولك في كل زمان العراق في ماضيه وحاضره، وكم كنت حكيما بقولك يا ابا نؤاس...!

كان اجماع الحاضرين من اعضاء مجلس النواب العراقي الموقر في اجتماعه يوم الرابع والعشرين من ايلول الجاري والذين غالبا لا يجمعهم جامع على تقرير ما يفيد جميع العراقيين يوما، بل يجمعون عادة على ما يزيد فرقتهم وما يكرس بقاء الثقافة والعقلية العنصرية والشوفينية القائمة على الاقصاء والتهميش ومحاولة الغاء الوجود الوطني للاقليات القومية والدينية، التي سادت العراق منذ استقلاله في العشرينات من القرن الماضي الى يوم سقوط النظام البعثي السابق، حيث انتعشت بعد هذا السقوط امال الاقليات القومية والدينية واستبشرت خيرا ببزوغ عهد جديد يتساوون فيه مع بقية اخوانهم من ابناء القوميات والاديان الكبيرة في العراق على اساس الولاء الوطني كما نص عليه الدستور الجديد الذي اقرته الملايين من ابناء العراق، بعدما حصل لهم من المظالم والاضطهاد خلال عقود طويلة بسبب اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية عن انتماءات الحاكمين.

كان اجماع اعضاء مجلس النواب على الغاء نظام الكوتة من المادة "٢٤" من مسودة قانون انتخابات مجالس المحافظات لتخصيص تمثيل مقاعد محددة لهذه الاقليات في مجالس المحافظات التي يتواجدون فيها بمثابة توجيه الضربة القاضية لآمالهم التي انتعشت قليلا في تحقيق العدالة والمساواة والغاء كل اشكال التمييز واقامة النظام الديمقراطي في العراق الجديد. هذا القرار برهن بالدليل القاطع لابناء هذه الاقليات كما يقول المثل الشعبي العراقي قديما "عادت حليمة الى عادتها القديمة"... وكان الله في عون المظلومين من ظلم الظالمين.

واما ما صرح به السيد دي ميستورا ممثل مفوضية الامم المتحدة في العراق ووعده بأنه والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات سيسعون لايجاد آلية مناسبة لضمان تمثيل الاقليات في مجالس المحافظات ليس الا مجرد ذر الرماد في العيون وتمييع للقضية من اساسها، لان اي اجراء يصبح من دون جدوى بعد صدور القانون، ما نطالب به من حق التمثيل في المجالس يجب ان يُضمن في القانون نفسه ليصبح حقا قانونيا وامرا واقعا لا يجوز ولا يمكن لكائن من يكون، ولاي سبب من الاسباب من التجاوز عليه او التراجع عنه في المستقبل. هذه هي العدالة الحقيقية يا مستر دي ميستورا يا من أمن العراقيون الضعفاء لديه حقوقهم، وخصوصا نحن ابناء الاقليات سكان العراق الاصلاء وبناة حضارتها النهرينية "الميزوبوتيمية" في سومر وسهل شنعار واور بزقورتها واريدو واكد بسرجونها العظيم وكيش والوركاء وبابل ببرجها العجيب واسدها الرهيب وآشور ونينوى ونمرود وخرسيباد بثيرانها المجنحة العملاقة التي تملأ متاحف العالم وحضر باعمدتها واقواسها الرائعة الجمال بفنها المعماري وأربايلو بقلعتها التي تحدت الزمن وكرخ سلوخ بدماء شهدائها الابرار بالآلاف. هذه الحضارة العظيمة التي لا تضاهيها حضارة اخرى في عطائها الانساني بما قدمته للبشرية، هذه الحضارة التي ابناؤها هم اول من شرعوا اول قانون في التاريخ وهم اول من اخترعوا العجلة، هل من الحق والعدالة والانصاف والمنطق ان يعيش ابناء واحفاد بناة هذه الحضارة العظيمة كاليتامى في بيتهم "بيت نهرين" في عصر الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان الذي تعيشه الشعوب..؟